

المجلد (٠٦) العدد (٠٢) السنة (٢٠٢٠)
الصفحة (٧٩-٩٥)
المحترف



المجلة الدولية لعلوم الرياضة و
العلوم الانسانية و الاجتماعية

DOI 10.46316/1676-006-002-005

معلومات البحث

خاص بهيئة التحرير

أستلم: ١٤ ماي ٢٠٢٠

المراجعة: ٢٧ جوان ٢٠٢٠

النشر: ٠٧ جويلية ٢٠٢٠

التحول الديمقراطي بين الماهية والنظرية

The process of democratization

أ.بن عيسى محمد علي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر-

benaisamedali@yahoo.com

Printed ISSN: 2352-989X

Online ISSN: 2602-6856

الملخص:

ترتبط عملية التحول الديمقراطي بالعديد من القضايا والعناصر والآليات والشروط لتحقيقها وتتسم بالكثير من التعقيد والتشابك والتداخل المفاهيمي والنظري مع العديد من المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة كالديمقراطية، الإصلاح السياسي، الحكم الرشيد، الشورى والحداثة والتغيير، والحوكمة، كما أن هناك العديد من القيم التي تعبر عن الديمقراطية فحينما يكون المفهوم والمسار محل التباس، فكيف بالممارسة والنتائج المترتبة عنها.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، الديمقراطية

abstract

The process of democratization is linked to many issues, elements, mechanisms and conditions for its realization and is characterized by a lot of complexity, intertwining and conceptual and theoretical overlap with many related concepts and terms such as democracy, political reform, good governance, Shura, modernity and change, and governance, and there are many values that express democracy When the concept and the path are subject to ambiguity, what about the practice and its consequences.

Keywords: Democracy, Democratization

أ.بن عيسى محمد علي benaisamedali@yahoo.com

1. مقدمة:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت الديمقراطية هي الهدف الإجمالي لأغلب دول المعمورة خاصة حديثة العهد بالاستقلال، وعملت المنظمات الحكومية وغير الحكومية على دعم التحول نحو الديمقراطية كنهج فكري وحدائي؛ لكن مع ذلك لا يوجد تعريف شامل متفق عليه لمفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي حيث شكّل ذلك الترتيب المؤسسي الذي بمقتضاه يحصل الأفراد على حق اتخاذ القرار من خلال انتخابات نزيهة وعادلة ودورية، يتنافس فيها مختلف المرشحين جوهر العملية الديمقراطية وبالتالي فإن الديمقراطية وفقا لذلك تشتمل على عنصرين أساسيين هما: التنافس، والمشاركة كما أنّها تتضمن احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية ومن بين التعريفات السياسية والسوسيولوجية والقانونية وحتى الفلسفية يبقى المفهوم الأكثر تداولاً والأكثر جدلاً خاصة في عالمنا العربي والإسلامي الذي لا يزال يبحث على الأقل عن مفهوم إجرائي للديمقراطية الفعلية التي قد مارسها في مجتمعه الأول، فالديمقراطية هي إحدى إشكاليات المنظومة المفاهيمية والعملية في العالم الثالث والعالم العربي خصوصاً، لأسباب عديدة لعل أبرزها اختلاف البيئة وحقل التجربة المعرفي والإجرائي، واختلاف نوع الإنسان وذهنياته، بغض النظر عن الاختلاف الحاصل في المفهوم في حد ذاته عبر الزمن، من حكم الشعب الأثيني، إلى الماركسية المباشرة وإلى الليبرالية في زمن الرأسمالية ثم مروراً بالنيابية والتمثيلية، ووصولاً إلى المشاركة والحديث عن المجتمع المدني العالمي في زمن العولمة وبحسب مقولة أشعيا برلين (Isaiah Berlin) الشهيرة: "الحرية المطلقة للذئاب لا تعني سوى موت الحملان فالحرية المطلقة للأقوياء والموهوبين لا تتوافق مع حقوق الضعفاء والأقل موهبة في العيش الكريم وقد تتطلب المساواة تقييد حرية أولئك الراغبين في الهيمنة، فهذه المقولة تحمل في طياتها إشكالات عديدة لا تزال تطرح في الممارسة وفحواها ضرورة إحقاق التوازن في مختلف مناحي الحياة لضمان العدالة وبسط دولة الحق والقانون.

مشكلة البحث:

تمكن مشكلة البحث في محاولة فهم وإدراك اصح للديمقراطية ومقتضياتها والتي يمكن من خلالها تبني تجارب ديمقراطية من شأنها ان تفسر عملية التحول الديمقراطي الواجب اتباعها وفق الطرح النظري المدعم لهذا الخيار.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في محاولة ازالة اللبس والغموض على مفهوم الديمقراطية عموما والتحول الديمقراطي خصوصا وتمييزه عن غيره من المفاهيم ذات الصلة كالانتقال، والترسيخ الديمقراطي.

اهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على اهم المدارس النظرية والمفكرين الذين ادلو بدلوهم في هذا الباب من ابواب المعرفة العلمية.

فرضيات البحث:

- التحول الديمقراطي يرتبط اساسا بتبني أسس الديمقراطية وفق اطارها النظري.

- لكل بيئة خصوصية تميزها في تطبيق مبادئ الديمقراطية.

منهجية البحث:

أ- المنهج التاريخي: يعرف المنهج التاريخي على أنه "الطريق الذي يتبعه الباحث في معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج منها." فالدراسة تستعرض المفاهيم والنظريات وتطوراتها التاريخية.

ب- المنهج الوصفي التحليلي: يقوم على وصف المشاكل والحوادث والظواهر المتعلقة بتنفيذ التحول الديمقراطي ثم تحليلها وتفسيرها للخروج بالاستنتاجات اللازمة ثم التوصيات.

٢. مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي:

١.٢ مفهوم الديمقراطية:

سنحاول أن نستعرض العديد من التعاريف المختلفة والمتداخلة عنها، فهي حكم الشعب وبمعناها الحرفي إغريقيا: حكومة الشعب، وتتسع لكل مذهب يقوم على حكم الشعب بنفسه لاختياره الحر لحكامه خاصة القائمين منهم بالتشريع ومراقبتهم بعد ذلك، والديمقراطية هي أسلوب حياة في كافة المجالات، وتشمل الحرية في أوسع معانيها (عبد الكافي، د ت، ص ٢١١)، ويطرح هذا المفهوم اليوناني عدة تساؤلات، كما أن حكم الشعب يحمل عدة عناصر مركبة.

وقد أخذ بهذا المعنى الأولي مفكرون من بينهم مونتسكيو (Montesquieu) قائلا: "الديمقراطية هي أن يكون للشعب السلطة السيادية العليا"، و مارسال بريلو (Marcel brillo): "النظام الديمقراطي

هو الذي يحقق مشاركة غالبية الشعب في شؤون السلطة العليا على نحو فعال وحقيقي"، أما جون جاك روسو (John Jacques Rousseau) فاعتبر أن التعريف حكم الشعب مثالي إذ يصعب في الواقع تحقيق حكم الشعب نفسه بنفسه بالنظر لمساحة الدول الشاسعة وكثافة عدد سكانها مثالي ويصعب تحقيقه، والبديل الواقعي للديمقراطية المباشرة في نظره هو الديمقراطية النيابية، حيث تكون الكلمة العليا للشعب من خلال اختيار حكامه ومثليه الذين يشاركون في اتخاذ القرار ووضع السياسات وسن القوانين، ويخضعون للرقابة التي تضمنها آلية الانتخاب التي تجبرهم على طلب الثقة بصفة دورية. (رفعت عبد الوهاب، 1996، ص 136).

ولعل ابرز التعريفات يعود لـ جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) الذي صاغ مفهوما ضيقا لها حيث يقول: "أن الديمقراطية ليست إلا آلية لاختيار القيادة السياسية، والمواطنون يعطون فرصة للاختيار من بين قادة سياسيين أنداد،" فالنهج الديمقراطي هو ذاك التنظيم المؤسسي الذي يتيح التوصل إلى قرارات سياسية، والذي يكتسب فيه الأفراد القدرة على اتخاذ القرار بواسطة التنافس للحصول على أصوات الشعب" (سورنسن، مرجع سابق، ص ٢٨).

وعلى الطرف المقابل نجد المفهوم الواسع للديمقراطية لديفيد هلد (David Held) فقد جمع بين آراء الليبرالية والماركسية ليتوصل إلى معنى شامل لها، فيقول: "ينبغي أن يتمتع الأشخاص بحقوق متساوية، وبناء عليه، بواجبات متساوية، في تحديد الإطار السياسي الذي يولد الفرص المتاحة لهم ويحد منها؛ ونعني بذلك أن يكونوا أحرارا ومتساوين في عمليات التداول بشأن أوضاع حياتهم، وفي تحديد هذه الأوضاع، ماداموا لا يوظفون هذا الإطار لإنكار حقوق الآخرين؛

ويضيف "هلد": أنه من دون حقوق اجتماعية واقتصادية راسخة، لا يمكن التمتع بالحقوق التي تخص الدولة بشكل كامل ("المرجع نفسه"، ص ٢٩)؛ فمن خلال ما قدمه "هلد" نفهم أن الديمقراطية نظام متكامل لا يخص النطاق السياسي الذي يحقق مبدأ الاستقلال الديمقراطي فحسب بل يهتم بالمجتمع والاقتصاد أيضا، فالحرية حريات مترابطة والأزمة أزمت متلاحقة.

أما روبرت دال (Robert Dahl) فيشير إلى ضرورة تحقق ثلاث فرص للمواطنين وهي: صياغة ما يفضلونه، - للتعبير عما يفضلونه أمام نظرائهم من المواطنين والحكومة، - ضمان إعطاء ما يفضلونه وزنا متساويا في إدارة الحكومة)، ("المرجع نفسه"، ص ٣١).

فيما تؤكد ايغا اترزيوني هليفني (Eva Etzioni Halevy) على أن الديمقراطية هي: "حكم النخبة المنتخبة عن طريق الشعب، ولذلك فقد تغير معنى الديمقراطية من حكم الشعب إلى الحكم من قبل أولئك

الذين يستمدون القوة والسلطة من اتفاق الأغلبية عليهم عن طريق الانتخابات" (عمر مرزوقي، ٢٠١٢، ص ٩٧).

هكذا نجد أن الديمقراطية لم تتخذ وحدة نمطية، وشكلا واحدا بل تعددت من فهناك من أعطاهها معنى قيميا حرفيا مثاليا بحكم مطلق للشعب، وهناك من ألبسها حلة وصفية ومؤسسية وسياسية بحتة، كما يوجد من أعطاهها معنى وصفيا يركز على المنافسة والمشاركة والحريات المدنية والسياسي؛ ويقدم لنا فرنسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) معنى إجرائيا للديمقراطية إذ يقول: "أنها الحق المعترف به من الجميع لكافة المواطنين في أن يكون لهم نصيب في السلطة السياسية أي حق كافة المواطنين في الاقتراع والمشاركة في النشاط السياسي" (فوكوياما، 1993، ص 54)، غير أن مبادئها ظلت ثابتة عبر الزمن كالحرية والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وعناصرها راسخة وهي التي ركزت عليها الأمم المتحدة كاحترام حقوق الإنسان، الحريات الأساسية، وجود نظام تعددي للأحزاب والمنظمات، واحترام سيادة القانون، فصل السلطات واستقلالية القضاء، الشفافية والمساءلة، الإعلام النزيه والتعددي. (مباركية، ٢٠١٦، ص ١٨)

٢.٢ مفهوم التحول الديمقراطي:

يعتبر أحد مفاتيح هذه الدراسة، ومتغيراتها التي أثارت اهتمام العديد من الباحثين، كما حمل العديد من التعابير أيضا كالديمقراطية، والتحول نحو الديمقراطية، والانتقال الديمقراطي، فالتحول يشير إلى تحويل السلطة من يد الحكام المطلقين إلى حكومة ديمقراطية منتخبة، أي اجتياز المسافة الفاصلة بين أنظمة الحكم غير الديمقراطي والحكم الديمقراطي هكذا يتحقق الانتقال عادة بعد اختيار النظام القديم وتوافق القوى السياسية على اختيار النظام الديمقراطي الجديد بمؤسساته وإجراءاته، حيث لا يتخلص النظام الوليد من المشكلات السابقة للانتقال، أما التحول فمرحلة تلي الانتقال وهي عملية ممتدة وتشمل عمليات مرتدة تعمل في الاتجاه المضاد (هاني سليمان، ٢٠١٥، ص ٣١)، كما يقصد به تراجع الحكم السلطوي بكافة أشكاله، لتحل محله نظم أخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي، والمؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية والانتخابات النزيهة كوسيلة للتداول على السلطة، وكبديل عن حكم الفرد. (محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، ١٩٩٩، ص ص ٢٠، ١)

ويعرّف التحول الديمقراطي على أنه: عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالانتقال الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي، وعلاقات التراتب في المجال الاجتماعي؛ (رغيد كاظم الصالح، ١٩٩٣، ص ١٥٩) من خلال هذا التعريف الذي يبدو إجرائيا حيث

سنشهد تحولا جذريا، من نمط إلى نمط فاعل يشمل كافة الأنساق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، النخب والهياكل والمؤسسات، ويشمل مراحل متعددة ومتشابهة.

يركز الباحث **دوبري (Dupree)** على بيئة التحول الديمقراطي حيث يعتبر هذا الأخير يولد في خضم تغير الأنظمة على إثر الأزمات السياسية، التي تتوقف على العلاقة بين مختلف القطاعات وحسب درجة الأزمة السياسية تلك، فهناك من يتحول في كل قطاع إلى مدافع عن التراضي بقصد ضمان استمرار الوجود، من هنا تتغير المواقف داخل مختلف القطاعات وفيما بينها، ثم يعتاد الجميع (إيمان أحمد، ٢٠١٦، ص ٥٠)، وعندها تكون عملية التحول الديمقراطي قد تمت؛ ويرى **هنتنغتون (Huntington)** أن الانتقال هو اختزال الممر بين مرحلتين: مرحلة الاستبداد ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية، ويضيف أن موجة التحول الديمقراطي عبارة عن مجموعة حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة وتنفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية، كما تشمل الموجة عادة تحولا ليبراليا أو ديمقراطيا جزئيا في النظام السياسي ولا يكون تحولا تاما، وقد حدثت ثلاث موجات للتحول في العالم الحديث وفي كل موجة كانت تحدث بعض حركات الانتقال باتجاه اللاديمقراطية (هنتنغتون، تر: عبد الوهاب علوب، ١٩٩٣، ص ٧٤).

وهناك من يعرف التحول الديمقراطي بأنه ذلك الترتيب المؤسسي الذي يحصل بمقتضاه الأفراد على سلطة اتخاذ القرار، من خلال انتخابات عادلة ونزيهة ودورية وتنافسية، وتبني عدة سياسيات تؤكد التحول وهي: احترام الدستور، سيادة القانون، وجود مجلس تشريعي منتخب انتخابا حرا ونزيها، استقلال القضاء، حرية الصحافة والإعلام، والتعددية السياسية. (علي أسيري ٢٠٠٧، ص ٣٥).

ويرى الباحث **برهان غليون** أن المقصود بالتحول الديمقراطي هو العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة، وتخفيف درجة التوتر العالي الذي لا يمكن احتماله ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ؛ أما **شميتز (Chmitter)** يصفها بأنها: عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق بها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل، (أحمد مرجع سابق، ص ٦٠). بمعنى شمول عملية التحول المؤسسات والأفراد وفق تعديلات سياسية وقانونية مرنة وجديدة وفق تعددية وتنافسية ومشاركة مدنية فاعلة، أو إعادة توزيع للسلطة والنفوذ وتوسيع للمشاركة السياسية؛ وتتسم عملية التحول الديمقراطي على أنها **أولا**، أنها عملية معقدة للغاية وتشير إلى تحولات في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية؛ **وثانيا**، أنها عملية تتسم بالغموض، وتتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع

مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد (بلعور، ٢٠٠٩، ص ٢٧)، وهكذا يظل التحول الديمقراطي عملية نسبية تؤدي إلى تغيير النظم السياسية من التسلطية نحو الديمقراطية، غير أن احتمال تعرض التحول لإنتكاسات أمر وارد وهذه من سمات التاريخ.

٣.٢ مفهوم التحول الديمقراطي:

تمر عملية التحول عبر مسار أو بالأحرى مراحل كانت أيضا محل اختلاف بين الباحثين ولعل أبرزها: الانتقال الديمقراطي وهو بداية إعلان العملية التحولية في الأنظمة التي شهدت تحولا سياسيا نحو الديمقراطية، والذي يشير إلى تحويل السلطة من يد الحكام المطلقين إلى حكومة ديمقراطية منتخبة، أي احتياز المسافة الفاصلة بين أنظمة الحكم غير الديمقراطي وأنظمة الحكم الديمقراطي، وعادة ما يتحقق الانتقال بعد انهيار النظام القديم، وتوافق القوى السياسية على اختيار النظام الديمقراطي الجديد بمؤسساته وإجراءاته وضمائنه المتعارف عليها، يلي ذلك عملية التحول الديمقراطي، وهي عملية ممتدة بمراحل متعددة تختلف أبعادها من دولة إلى أخرى، وقد تشتمل على عمليات مرتدة تعمل في الاتجاه المضاد، وتنتهي حالة بنجاحها إلى حالة جديدة هي ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي، بمعنى الحالة التي يمكن معها القول، بقدر كبير من الثقة، إذ أنه لا خطر على النظام الديمقراطي لا من الجيش ولا من الأحزاب ولا من الجماهير ولا من الخارج، إنها الحالة التي توصف معها النظم الديمقراطية بأنها نظم راسخة.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل وهي باختصار تتضمن:

- مرحلة انهيار النظام السلطوي - مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي .

- مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي . مرحلة النضج الاجتماعي والاقتصادي.

٣. عوامل وأنماط التحول الديمقراطي:

٣.١ عوامل التحول الديمقراطي:

أ- العوامل الداخلية: تتمثل أساسا في الأسباب التالية:

دور النخب السياسية: فطالما كانت النخب قائدة الرأي العام والمؤثرة فيه، وهي التي تشكل توجهات المجتمعات، حيث أنه من المتعارف عليه أنه من شروط إقامة دولة مستقرة وديمقراطية هو اهتمامها بإقامة علاقة توافقية بين النخب المختلفة والدولة، وهي من مؤشرات التقدم الاقتصادي والهدوء الاجتماعي تكريس الأمن، وبقدر إخفاقها تتسع الهوة بين المجتمع والدولة، (مراد بن سعيد وصالح زباني، ٢٠١٤، ص ٨٩) ونجاحها يحقق التماسك والترسيخ الديمقراطي.

الإخفاق السياسي وتآكل شرعية النظم التسلطية: لا يخلُ أي نظام سياسي من هذا العامل، لا وبل يعد مؤشرا لقياس نجاح أو فشل الديمقراطية في حد ذاتها، فالشرعية تشكل الضوء الأخضر لأي كيان سياسي لانطلاق في العمل الشفاف والحر، فحينما يفقد أي نظام سياسي آليات الرقابة والضبط يفقد هيئته وتعرض شرعيته للتهديد المباشر، أما في النظم التسلطية فيؤدي ضعف أداء النظام على سقوطه أو الانقلاب عليه.

أهمية العامل الاقتصادي والاجتماعي: للاقتصاد دور كبير في السياسة وأثر بالغ في تحديد شكل نظام الحكم، وللسياسة فاعلية بارزة في تشكيل معالم ونوع السياسات الاقتصادية التي ينبغي انتهاجها، حيث هناك علاقة تداخل بينهما كيف لا حيث كانت جدلية قائمة بين المفكرين، ولعل من أمثلة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي كانت سببا في حدوث أزمات داخلية، وتآكل شرعية الأنظمة السياسية، نذكر منها في الجزائر أحداث ٠٥ أكتوبر ١٩٨٨م، وما سايورها من انتفاضات شعبية تطالب بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت في الكثير من الأقطار العربية، ففي الأنظمة التسلطية فإن الاحتكار السياسي غالبا ما يتحول غالبا ما يتحول إلى احتكار اقتصادي، ما يضعف المنافسة الابتكار ويشل الفعالية الاقتصادية، فالإصلاحات الاقتصادية كانت في العالم العربي آلية حتمية للتحويل الديمقراطي وهذا الأخير ارتبط كثيرا بالأزمات الاقتصادية خاصة النفطية منها.

كما تشكل قوى المجتمع المدني آلية فاعلة لتحقيق التحول الديمقراطي في كافة مراحله، حيث ساهم بقوة في ضحد الأنظمة الاستبدادية والتضييق عليها، مثلما حصل في كثير من دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وآسيا وإفريقيا، في إطار الموجة الثالثة خلال الربع الأخير للقرن العشرين كما كان حاسما في نشر الخطاب الديمقراطي والإصلاحي؛ مأسسة الحياة الاجتماعية وتنظيمها والمساعدة في تدريب ونشر القيم الديمقراطية، والمجتمع المدني: مثلما يقول الدكتور **سالم برقوق** "أنه قيمة اجتماعية معبرة عند درجة انفتاح النظام السياسي، كما يعبر عن مدى تكريس هذا النظام لحقوق المشاركة السياسية المؤسسة لدولة مدنية عمادها حقوق الإنسان العالمية، ويعتبر شبكة من الجمعيات تتميز بالاختصاص الوظيفي ما يجعلها قادرة أن تكون شريكا للقطاع الوزاري، كل في تخصصه مما سيرفع من حركية التنمية الإنسانية المستدامة وهو ما يؤدي على تعميق النضج الديمقراطي في الدولة والمجتمع" (سالم برقوق، ٢٠١٣، ص ٣٩٠، ٣٨).

وبالنسبة لدور المجتمع المدني في النظم السياسية العربية، فإنه يتفاوت من نظام إلى آخر من حيث الوجود ودرجة تطور تنظيماته وفاعليته وتأثيره في الحياة السياسية بشكل عام وفي عملية التحول الديمقراطي خصوصا.

ب- العوامل الخارجية: للتأثيرات الخارجية دور حاسم في الدفع أو الحد من عملية التحول الديمقراطي، ومن أهمها يمكن أن نذكر:

تفاعلات البيئة الدولية: فقد كان الحدث الأكبر خلال نهاية الثمانينيات هو انهيار المعسكر الشرقي وزوال القطبية الثنائية وكان ذلك إيذاناً بنهاية الحرب الباردة خلال تلك الفترة من تاريخ العلاقات الدولية، فتحوّلت أغلب بلدان أوروبا الشرقية نحو الديمقراطية الغربية، فأضحت الشعوب التي كانت منضوية تحت لواء الاشتراكية أو السلطوية تطالب بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولعل النظم العربية كانت أهم حلقة في ذلك؛ ومع وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العالم، حيث وجدت الديمقراطية مكاناً لها ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى إلى إنجازها في أي مكان في العالم وذلك ضمن التوجه العام لعالمية سياستها الخارجية والتي لا تنفصل عن رغبتها في ضمان الهيمنة على دول العالم، كما أن التزام الغرب بالتحول الديمقراطي له صبغة انتقائية وانتهازية ولا تنفرد بهذه الانتقائية أمريكا فحسب، بل يشاركها في ذلك الغرب وفرنسا بوجه خاص إزاء إفريقيا حيث لها إيديولوجية انتقائية؛ فحيث كانت المصلحة ييسر لها النفوذ، وتستنفّر لها القوة والقدرة لأنها جوهر العلاقات الدولية، هنا مربط الفرس حيث يتبادر إلى الذهن التساؤل القاضي عن أي نوع من التغيير تسعى إليه الولايات المتحدة، وعن طبيعة الديمقراطية التي تضغط القوى الدولية من أجل تحقيقها؟ غير أن الإجابة عن هذا التساؤل جعل البعض يطرح تساؤلاً آخر كنتيجة حتمية للجواب الماضي، وهو إلى أي مدى تلتزم الولايات المتحدة بمعايير الديمقراطية الليبرالية عند ضغطها من أجل إصلاحات ديمقراطية في المنطقة العربية، لا سيما (معتز بالله عبد الفتاح، ٢٠٠٦، ص ١٩)، أن مثل هذه الديمقراطية يمكن أن تفضي إلى وصول أعداء الولايات المتحدة من الإسلاميين والقوميين إلى السلطة.

فعلاً أضحت التبعية تشكل الهاجس الأكبر لدول العالم الثالث خاصة ما تعلق من بالجانب المالي والاقتصادي.

أثر المؤسسات المالية الدولية: تعتبر هذه من الآليات التي أضحت تستعملها القوى الكبرى المهيمنة لبسط نفوذها على دول العالم الثالث، ولعل أحد أكبر المعضلات التي غرقت فيه دول العالم الثالث أو ما اصطلح عليه الدول السائرة في طريق النمو ألا وهي معضلة المديونية وذلك بعد الاقتراض، والتي كانت في الأساس أحد عوامل التنمية والبناء في هذه الدول التي ما فتأت تتخلص من تبعات الاستعمار فوجعت في فخ خدمة الدين الذي يتجاوز أحياناً حجم الدين في حد ذاته، فتحوّلت إلى أداة لاستنزاف ثرواتها وتهديدها، فسعت بعد ذلك إلى طلب إعادة جدولة ديونها من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مقابل شروط سياسية أهمها:

- إتباع النهج اللبرالي

فتح المجال لإقتصاد السوق، من خلال تحرير الأسعارو التخفيض من قيمة العملة الوطنية والدعوة إلى حرية التجارة الخارجية مع فتح مجال القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي وحرية تدفق رؤوس الأموال الاجنبية، مع تقليص لدور القطاع العام (الهادي خالد، ١٩٩٢، ص ٣٢٢) .

وعموما فإنه يمكننا القول أن العولمة -رغم سلبياتها-، قد ساهمت بشكل كبير في انتشار التحول الديمقراطي، على غرار ما أسماه هنتنغتون بكرات الثلج تكبر كلما تدرجت أكثر، فكلما نجحت الديمقراطية في بيئات متشابهة كلما قلت أزمات ومشاكل التراجع إلى الوراء، وبالتطور التكنولوجي والتدفق المعلوماتي زاد الوعي المجتمعي، ولعل مسار الثورات العربية خير دليل على ذلك، لكن من دون التنوع الاقتصادي ستبقى عملية الترسخ مستحيلة خاصة في الدول الربية البترولية، وتظل رهينة التبعية والقابلية للاستعمار.

في إطار هذه العوامل التي تؤثر في عملية التحول الديمقراطي، فإننا نجد أن الدراسات التي تحدثت عن هذه العوامل توصلت إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- أن هناك مجموعة من العوامل هي التي تخلق البيئة الملائمة لظهور الديمقراطية.
- هذه العوامل تدفع في اتجاه التحول الديمقراطي بصورة منفردة، بل هناك تداخل وترايط فيما بينها لحدوث الديمقراطية.
- أن العوامل المسؤولة عن ظهور الديمقراطية ليست هي العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التماسك الديمقراطي.
- تختلف أسباب التحول الديمقراطي من حالة إلى أخرى. (إيمان أحمد، ٢٠١٦، ص ١٤).

٢.٣ أنماط التحول الديمقراطي:

إن الحديث عن أشكال التحول الديمقراطي يفضي بنا إلى التساؤل عن الكيفية التي حدثت هذه التحولات، ولبحثنا عن الإجراءات التي تم اتخاذها للانتقال من وضعية إلى أخرى، وهذا ما أشار إليه هنتنغتون في كتابه الشهير " الموجة الثالثة " حين قال: " إن السبب والكيفية في التحول الديمقراطي أمران متداخلان، إلا أن تركيزنا يتحول من السبب إلى الكيفية، أي الطريقة التي اتبعها الزعماء السياسيون والجماهير في إنهاء النظم الشمولية في السبعينات والثمانينات وأقاموا مكانها نظاما ديمقراطية" (هنتنغتون، مرجع سابق، ص ١٧٩).

ويمكن تحديد أربعة مسارات نظرية للتحول من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، مع ملاحظة أن حالة واحدة قد تتضمن مزيجاً من أكثر من مسار للتحول على المستوى التطبيقي، وهذه المسارات كانت محل اختلاف كذلك فهناك من أحصى ثلاث أنماط وهي: - إصلاح الأنظمة الشمولية - مواجهة الأنظمة الشمولية - التفاوض حول تغيير النظام، أما ما سنعمده في دراستنا سيكون كالتالي:

أ- نمط التحول من أعلى:

يحدث ذلك عندما تقوم النخبة الحاكمة بإدخال عدد من الإصلاحات والتعديلات السياسية في النظام لشعورها بتزايد عدم الرضي والسخط الشعبي، وتناقص قوة النظام مقارنة بقوة المعارضة لذا يأخذ النظام المبادرة بالتحول ويدخل أو يعد بإدخال إصلاحات، سواء لرغبة النظام في القيام بالتحول الديمقراطي، أو امتصاص الأزمة من خلال آليات لم السيطرة وسيادته السياسية، فيصبح التحول حتمية وليست خياراً كما حدث ويحدث في الكثير من الأقطار العربية، وفي هذا الصدد يذكر هنتغتون أن الاعتبارات الأمنية والأسباب المحلية هي التي تقود إلى التحول الديمقراطي، حيث يجد الحاكم نفسه عرضة للخطر من الداخل أكثر من الخارج، فيقوم بعملية التحول خوفاً من أن يقوم بذلك شخص آخر. (إيمان أحمد، ٢٠١٦، ص ١٧).

كما يمكن التمييز بين نوعين من القيادة التي تبادر بإحداث هذا التحول فهناك: مبادرة النخب السياسية المدنية حيث يرتبط اختيار هذه النخبة بالحاجة لإجراء تغيير تستقبله القوى الداخلية والخارجية المعنية باعتباره نقلة نوعية واختلافاً تاماً مع الحقبة السابقة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والخطاب الإيديولوجي وذلك عن طريق اتخاذ جملة من القرارات؛ أو من خلال القيادات العسكرية التي تتدخل لتصحيح مسار أو احتواء أزمة أو تهديد للسلطة السياسية وتعود بعدها إلى الثكن، فالمسؤولية تلقى على عاتق القيادات المدنية والعسكرية على حد سواء للحسم في مصير العملية برمتها.

ب- نمط التحول من خلال التفاوض:

أو ما يسمى بالإحلال التحويلي، وينتج من خلال تصرفات كل من الحكومة والمعارضة، ويكون التوازن بين المتشددین والإصلاحيين داخل الحكومة قائماً حيث توافق الحكومة على التفاوض على تغيير النظام (هنتغتون، مرجع سابق، ص ٢٢٧)، وكأنه نوع من التعاقد عبر المفاوضات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، وغالباً ما يأتي ذلك كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، وأن تكلفة الانفتاح السياسي أقل من تكلفة الاستمرار في السياسات التسلطية؛ وهذا ما عبر عنه المفكر "حمدي عبد الرحمن" أن من بين العوامل المهمة التي تدفع النظام

السلطوي إلى الدخول في المفاوضات مع القوى المعارضة هي احتمال أفول نجم النظام السياسي، أو أفول نجم إيديولوجيته والتزدي الاقتصادي الذي قد يصل إلى حد الإفلاس أو ضغوطات خارجية متزايدة". (بلعور، مرجع سابق، ص ٤١).

ومن أهم الحالات التي أخذت بهذا النمط التفاوضي حالة أوروغواي في عام ١٩٨٤، وكولومبيا وفنزويلا في عام ١٩٨٥، وحالة جنوب إفريقيا في عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠ م.

ج- نمط التحول من أسفل:

ويسمى كذلك التحول الإحلالي، ويرتكز على الطبقة الشعبية، ويتسم بأنه من أخطر أنواع التحول الديمقراطي، يأتي في أعقاب صراعات ومظاهرات شعبية عنيفة ودموية، ومطالبات من قبل الشعب بإنجاز الإصلاحات المنشودة، كما أنه يتسم بضعف القيادات القائمة على النظام وتآكل شرعيتها، في مواجهة القوى المعارضة بالقدر الذي يسمح لهذه الأخيرة بالقدرة على الإطاحة بالنظام القائم، ومما تجب الإشارة إليه أن هذا النمط لا تؤدي نتائجه إلى استقرار سياسي، إلا بعد فترة زمنية قد تطول نسبياً، حيث تشارك جميع القوى المشاركة في الإطاحة بالنظام السابق في صياغة اتفاقات ومواثيق تضمن الحوار وإرساء دعائم الديمقراطية، ولعل الأزمة الليبية وما شهده العالم العربي من ثورات وما أفرزتها من تداعيات، أقرب إلى هذا النمط من أمثلة أخرى قبلها كالفلبين وساحل العاج والغابون.

د- نمط التدخل العسكري الاجنبي:

وغالبا ما ارتبط هذا النمط من الانتقال بحروب وصراعات، تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية وإقليمية ودولية، وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم بروز جناح إصلاحي داخله، وعجز قوى المعارضة على الإطاحة به بسبب ضعفها نتيجة لسياساته القمعية، وفي ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل لإطاحته سوى التدخل العسكري الأجنبي على نحو ما فعلت الولايات المتحدة الأميركية في كل من "جرينادا" و "بنما" في ثمانينيات القرن الماضي أو تحالف يضم مجموعة من الدول على غرار الحرب التي قادتها واشنطن بمشاركة دول أخرى ضد "أفغانستان" في عام ٢٠٠١، وضد "العراق" في عام ٢٠٠٣، ومثلما تسمى بأنها حروبا استباقية، أو بالوكالة، كما يلاحظ أنه في غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن هدف تأسيس نظام ديمقراطي هو الهدف الرئيس أو المبدئي، بل كانت هناك أهداف ومصالح أخرى من ورائها. (حسنين توفيق إبراهيم، ٢٠٠٦، ص ٧١)

٤. المداخل النظرية لعملية التحول الديمقراطي:

١.٤ مدرسة التحديث:

قبل الخوض في تحليل النظرية، حري بنا أن نتطرق إلى مفهوم التحديث السياسي: ويقصد به تلك الحركية المستمرة التي يجري بواسطتها الانتقال من الأشكال القديمة للتنظيم السياسي إلى الشكل الحديث، فهو عملية مطردة غير نهائية، تكسب النظام القائم فعالية جديدة تهيئه للتكيف مع الراهن باكتساب الخصائص الجديدة التي تستجيب للتحديات الحادثة (عبد الوهاب رفعت ، ١٩٩٦ ، ص ٦٩).

وترتكز مدرسة التحديث على أهمية نشوء ولاء وطني يتوافق مع نمو لثقافة القبول بالمؤسسات السياسية القائمة، والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة، كما تحاول هذه المقاربة تحليل عوامل نمو هوية وطنية مشتركة في ظل دولة مؤسسات تؤكد على أولوية الولاء للأمة بدل عناصر الانقسامات العمودية الأخرى كالإثنية والطائفية والانفصالية؛ حيث تشير إلى بداية تزايد وتيرة النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى ارتفاع الدخل (إسماعيل الشطي وآخرون، ٢٠٠٣، ص ٥٥)، حيث تشكل التنمية الاقتصادية وحدة تحليل هذه النظرية، والمحفز المحوري في تحقيق التحول.

ويعتبر دانيال ليرنز (Daniel Lerner)، أول من طور مقارنة التحديث في دراسة لدور الإعلام في التنمية، حيث اعتبر أن المجتمعات الحديثة هي التي تضم أفراد مثقفين، يقطنون مساكن حضارية، ودخلهم مرتفع، كما أن اقتصاديين من مثل روستو (Rustow) وكيزنيتس (Kiznithz)، وتايلور (Taylor)، ربطوا بين التحديث والتنمية الاقتصادية مؤكدين على الربط بين ارتفاع الدخل الفردي وتراجع الاقتصاد الزراعي مقابل تطور الصناعة الحضرية، ويعتبر ليبست أول من استعمل مدخل التحديث في معالجة القضايا السياسية، حيث ربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، واعتمد على مؤشرات التنمية الاقتصادية (الثروة، درجة التصنيع، التحضر، مستوى التعليم)، وتبين له أن الدول التي لها أعلى مستوى من التنمية هي الأكثر ديمقراطية فهي تعزز المشاركة السياسية، وتنمي الترابط الاجتماعي، وتفعّل دور المجتمع المدني.

ويشير بعض الباحثين السياسيين إلى إخفاق المدرسة التحديثية في تفسير التحول الديمقراطي في بعض الدول، حيث يشيرون إلى عدم إمكانية تطبيق تلك المؤشرات، فمثلا انتقلت تركيا إلى الديمقراطية قبل أن تستكمل كل مستلزمات التحديث ولم تتحقق الديمقراطية في السعودية رغم توفر معظم المؤشرات السابقة.

٢.٤ المدرسة البنيوية:

ينطلق البنيويون من مقارنة مفادها دراسة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأرض الكبار والفلاحين والبورجوازية من جهة، والدولة من جهة ثانية وكيفية تبدل هذه العلاقة استجابة لديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع، وتركز المدرسة على التشكيلات الطبقية والبنى الاجتماعية والتطور

التاريخي في إطار علاقات القوى العالمية وتوازنها، كما تحلل على نحو خاص العلاقات الداخلية المتبدلة بين البنى الاجتماعية، وسلطة الدولة وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية، وهكذا يسعى كل الفاعلين الاجتماعيين ووفقا لمصالحهم الاقتصادية واستجابة لمحددات بنيوية إلى رسم إستراتيجية تتيح اكتساب السلطة السياسية، حيث تعتبر هذه التفاعلات بين القوة والسلطة والبنى الاجتماعية حجر الأساس. (الشطي وآخرون، مرجع سابق، ص ٥٦).

ويعتبر بارنجتون مور (*Barrington Moore*) رائد هذه النظرية الذي اعتمد على مقارنة تاريخية بالبحث في تفاعل أربع بنى متغيرة للقوة والسلطة وهي: (الفلاحين، ملاك الأرض أو الارستقراطية البرجوازية الحضرية، والدولة)؛ هنا تتضح مؤشرات التحول الديمقراطي بتزامن مع توازن القوى كمحصلة للصراعات الاجتماعية وانسجاما مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وعقيدتها السياسية، أما في حال غياب الطبقة الوسطى فإن مؤسسات الدولة سوف تركز على نظام حكم لا علاقة له بالديمقراطية، وتوصل في الأخير إلى نتيجة مفادها أن الديمقراطية هي نتاج التوازن بين مختلف تفاعلات القوى الاجتماعية، فكل طبقة ترسم خطة إستراتيجية للوصول الى السلطة.

٢.٤ المدرسة الانتقالية:

حيث تشكل النخب السياسية ركيزتها المحورية، حيث تبحث فرضيتها في التفاعل والتنافس القائم بين مختلف تياراتها، فهي تولي أهمية كبيرة للتعاون والتفهم الذي يجب أن ينشأ بين المعارضة الديمقراطية، والمعتدلين داخل النظام السياسي التسلسلي، مع اشتراطها ضرورة وجود ثقافة سياسية منفتحة مؤمنة بسلطة القانون والتداول السلمي والوحدة الوطنية؛ ولعل أهم ما تخرج به هذه المقاربة بالنسبة للوضع العربي يكمن في إظهارها آليات فشل الفئات الحاكمة التي اضطرت لتقديم تنازلات للاحتفاظ ببعض مصالحها في تكوين حزب سياسي قوي يملك قاعدة شعبية مستقرة. (المرجع نفسه، ص ٥٦)، ويعتبر دانكورت روستو (*D. Rostow*) رائد هذه المقاربة، حيث انتقد مقاربة "ليبست" من خلال ما يلي:

- حيث اعتبرت الديمقراطية معطى مسبق، مع تركيزهم على العالم الغربي.
- ركزت على شروط حسن اشتغالها وتعزيزها أو ترسيخها (دور العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية، الثقافية، الإجرائية).

ويقف نجاح هذا النموذج على نجاح تلك التفاعلات بين جميع القوى المتنافسة كما يقف نجاح المعارضة على طبيعة التفاعلات التي تحدث بين طرفي الصراع بالنظر إلى وجود متشددين ومعتدلين في

الجانبيين دون إغفال الانتهازيين في صفوف المعارضة، حيث يحتمل أن يكون الانتقال الديمقراطي أقرب إلى التحقيق في حال تحالف معتدلي المعارضة مع معتدلي السلطة.

٥. خاتمة:

من خلال تدرجنا ومحاولة فهم لعملية التحول الديمقراطي، وسعياً للإجابة على إشكالية الدراسة يمكننا أن نخلص في الختام إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- من أهم مظاهر التحول الديمقراطي أنها عملية جد معقدة وطويلة الأمد وتحتاج إلى الكثير من البنى الاجتماعية والسياسية القوية، وتمر عبر مراحل ثلاثة في الغالب بداية بالانتقال فالتحول ثم الترسخ.
- ضعف مؤسسة الحياة السياسية والقوى الاجتماعية، وزيادة الأزمات الأمنية والاقتصادية داخل البنى السياسية، عامل معيق لنجاح المسار الديمقراطي ومحفز لتدخل المؤسسة العسكرية في صناعة المشهد السياسي.
- لنجاح عملية التحول الديمقراطي يجب توفر إرادة النخب السياسية إضافة إلى إبعاد المؤسسة العسكرية من المشهد السياسي،
- كما لا يفوتنا أن نقرّ أنّ البحث في هذا المجال بالغ الأهمية وشديد الحساسية والغموض في نفس الآن، والذي يحتاج الكثير من البحث والمتابعة لفك أسرارها، فكلما وجدنا أجوبة لقضايا معينة تبادرت إلى أذهاننا أسئلة جديدة ومتغيرات أخرى، وهذا راجع بالأساس إلى طبيعة الظاهرة غير المستقرة، وكذا طبيعة البيئة المتواجدة بها، وكيف لها أن تطبق مبادئ الديمقراطية وفق الطرح النظري الذي يسمو لتحقيق التحول الديمقراطي المنشود.

٦. قائمة المراجع:

- محمود ربيع محمد وآخرون، ، ١٩٩٤. الموسوعة السياسية. الكويت: دار الوطن.

- عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل، ٢٠٠٥. الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية -عربي انجليزي. دون مكان: دار كتب عربية.
- إسماعيل الشطي وآخرون، ٢٠٠٣، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
- حسنين توفيق إبراهيم، ٢٠٠٦، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، .
- سليمان هاني، ٢٠١٥. العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- سورنسن غيورغ، ٢٠١٥. الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيورورات والمأمول في عالم متغير. ترجمة: عفاف البطاينة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- السيد سليم محمد ، ١٩٩٩. وعابدين السيد صدقي، التحولات الديمقراطية في آسيا. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.
- عبد الوهاب رفعت، 1996. النظم السياسية. القاهرة: المكتبة القانونية لدار المطبوعات الجامعية.
- فوكوياما فرنسيس، 1993. نهاية التاريخ و خاتم البشر. ترجمة: حسين أحمد أمين، القاهرة :مركز الأهرام للنشر والترجمة.
- مباركية منير، ٢٠١٦. المجتمع المدني والديمقراطية. سطيف: منشورات الوطن اليوم.
- هنتنغتون صامويل ، 1993. الموجة الثالثة- التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب. الكويت: دار سعاد الصباح.
- سالم برقوق، ٢٠١٣. مفاهيم في العلوم السياسية الجديدة، الجزائر: منشورات كليك.
- رغيد كاظم الصالح، ١٩٩٣ "الانتقال إلى التعددية السياسية"، المستقبل العربي، ع ١٧٨ .
- عبد الرضا علي أسيري، ٢٠١٧ جانفي. "التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي"، السياسة الدولية، ع ١٦٧.

- مراد بن سعيد وصالح زياتي، ديسمبر ٢٠١٤ "النخب والسلطة والإيديولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي"، المستقبل العربي، ع ٤٣٠ .
- معتز بالله عبد الفتاح، افريل ٢٠٠٦ "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج"، المستقبل العربي، ع ٣٢٦.
- بلعور مصطفى، ٢٠٠٩ التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (2008/198٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام.
- مرزوقي عمر، ٢٠١٢. حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر ٣ : كلية العلوم السياسية والإعلام.
- الهادي خالد، ١٩٩٢. الهيمنة من خلال أطروحات التجارة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة منشورة، جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية .
- إيمان أحمد، فيفري ٢٠١٦ "قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي"، دراسات سياسية، في: <http://www.eipss-eg.org>
- رضوان محمود، رضوى حسين. "التحول الديمقراطي في تركيا والعلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب "العدالة والتنمية ٢٠٠٢-٢٠١٦"، في: <http://democraticac.de/?p=34007>